عولمة حقوق الإنسان: اختلاف عن العالمية ونفي للخصوصية

علي معزوز

أستاذ مساعد "أ" كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البويرة

"**أنت حر لتفعل ما تريد ما دمت تفعل ما نريدك أن تفعله**".[1]

تشومسكي

تمهيد

يرتبط مفهوم العولمة بالتجليات الاقتصادية، إلا أنه لا يقتصر عليها، فللمفهوم تجليات أخرى، سياسية، وثقافية، واتصالية، تؤثر وتتأثر وتتداخل كلها مع حقوق الإنسان.

طبعت هذه الأبعاد المتنوعة للعولمة المجتمع الدولي، وخلقت أوضاعا وظروفا متباينة لكيفية ممارسة الإنسان لحقوقه مقارنة بما تقرره النصوص الدولية لحقوق الإنسان.

[1] – تشومسكي، الإرهاب الدولي– الأسطورة والواقع–ترجمة، لبنى صبري، سناء للنشر، القاهرة، 1990، ص347.

حيث أكدت هذه النصوص الدولية دائما- سواء كانت في شكل اتفاقيات ملزمة، أو إعلانات أو توصيات- على مبدأ عالمية حقوق الإنسان، انطلاقا من الكرامة الإنسانية التي تتفق عليها كل الثقافات، وشكّلت مرجعية قانونية لمنظومة حقوق الإنسان الدولية، تضييفها الدولة دائما الى مرجعيتها الداخلية عن طريق التصديق أو الانضمام[1].

فإذا كان في هذه النصوص ما يتنافى والمبادئ التي تقوم عليها الدولة و الخصوصيات التي يعتنقها المجتمع، فإن الدولة تملك صلاحية التحفظ على كل ما يتنافى وخصوصياتها المتنوعة، بل تملك سلطة عدم التصديق أصلا على هذه النصوص الدولية المتعارضة و مبادئها[2].

---

[1] – الأكثر من هذا تجعل أغلب الدول هذه النصوص الدولية تسمو على قوانينها الداخلية و هذا دليل واضح على الإقرار بعالميتها، فقد نص الدستور الجزائري (تعديل 1996) في مادته 132 على ما يلي:" المعاهدات التي يصادق عليها رئيس الجمهورية حسب الشروط المنصوص عليها في الدستور تسمو على القانون". الدستور الجزائري، مرسوم رئاسي رقم 96- 438 المؤرخ في 26رجب عام 1417هـ الموافق 7 ديسمبر سنة 1996م، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر سنة 1996 بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المؤرخة في 8 ديسمبر سنة 1996، العدد 76.

[2] – من بين العبارات المستعملة للتعبير عن الخصوصية الجزائرية عن طريق التحفظات أو الاعلانات التفسيرية نجد:" مخالفة واقع و طبيعة المجتمع الجزائري و تقاليده و أعرافه"؛ تطبق هذه المادة في حدود النظام القانوني الجزائري"؛ بشرط ألا يخالف ذلك قانون الأسرة". أنظر في

لذلك تلعب الخصوصيات الثقافية التي تميّز حضارة معينة، أو ثقافة معينة، أو دينا معينا، أو عرقا معينا، أو دولة معينة، دورا مهما في إعطاء التفسير النهائي لحقوق الإنسان القابلة للتطبيق داخل هذه المجتمعات[1].

فالسماح بالتنوع الثقافي لبعض حقوق الإنسان خاصة في الشكل التفسيري يضمن عالمية فعلية لحقوق الإنسان من خلال قبول تطبيق مبادئها.

لذلك تُقرُّ العالمية دائما بوجود الخصوصيات والفوارق بين المجتمعات، وتقدِّم في توافقها مع الخصوصية مفاهيم تجمعها الكثير من نقاط الاشتراك حول

ذلك، دغبوش نعمان، معاهدات دولية لحقوق الإنسان تعلو القانون، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، بدون ذكر عدد الطبعات و تاريخها، ص37-314 حيث أورد معظم الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها الجزائر بنصوصها والتحفظات الواردة عليها. يُلاحظ من هذه العبارات -رغم غموض مضامينها- أن الخصوصية الجزائرية المعبَّر عنها أثناء إبداء التحفظات أو الاعلانات التفسيرية بمناسبة التصديق على الاتفاقيات الدولية تركز على المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري دون حصر لها، تأتي في مقدمتها مبادئ الشريعة الإسلامية المعبَّر عنها أساسا بقانون الأسرة.

[1] – قد تكون هذه الخصوصية إقليمة، استندت اليها الاتفاقيات الاقليمية لحقوق الإنسان، التي لم تساهم في صياغة المنظومة العالمية لحقوق الإنسان، كالدول الإفريقية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية (الإتحاد الإفريقي حاليا) من خلال صياغة ميثاقا إفريقيا لحقوق الإنسان و الشعوب راعى الخصوصية الثقافية الافريقية القائمة أساسا على الجماعة و الواجبات، وقد تكون وطنية، تستند عليها الدساتير الوطنية حين صياغة محور الحقوق و الحريات، حيث تعتمد بالأساس على هذه النصوص الدولية لحقوق الإنسان، لكنها تبعد منها كل ما يتعارض و خصوصياتها الوطنية، أو تعيد صياغته بالشكل الذي يتوافق معها.

الحقوق والحريات التي يجب أن يتمتع بها الإنسان لمجرد أنه إنسان، ويظهر ذلك من خلال التوافق الكبير الذي يصل أحيانا حد التطابق ما بين قائمة الحقوق التي تنص عليها مختلف النصوص العالمية لحقوق الإنسان و نظيراتها الإقليمية أو الوطنية.

هذا التوافق مابين العالمية و الخصوصية يتأثر دائما عندما يُحَاوَل فرض فهم و معايير و قيم مجتمع معين أو حضارة معينة أو ثقافة معينة أو دولة معينة على كافة دول العالم باعتبارها المفاهيم الأسمى والوحيدة لحقوق الإنسان التي ينبغي أن تسود العالم.

وهي مقاربة تتبناها العولمة التي تختزل ما سواها من قوى وثقافات في ثقافة واحدة، فهي بذلك مختلفة عن العالمية ونافية للخصوصية.

وتعتبر مواضيع حقوق الإنسان في منظورها الشامل، من أكثر المواضيع تأثرا باتجاهات العولمة، لأن عولمة حقوق الإنسان تعني تعميم حقوق الإنسان في الثقافة الأقوى الساعية للهيمنة على العالم كله.

لذلك سيحاول هذا المقال البحث في تأثيرات العولمة –كظاهرة متعددة الأبعاد– على حقوق الإنسان بمفهومها العالمي المتوافق الى أبعد الحدود مع الخصوصيات الوطنية و الاقليمية؟

إن الإجابة عن هكذا إشكالية ليس بالأمر الهيّن، مادام مفهوم العولمة في حد ذاته، وفي صفته المجرّدة، يطرح العديد من التساؤلات، ويزداد الأمر تعقيدا كلما اتصل هذا المفهوم بمفهوم حقوق الإنسان الذي لا يقل عنه صعوبة من

حيث التحديد، خاصة عند تناوله من مفهومه الجدلي بين العالمية والخصوصية **(المبحث الأول)**.

وأمام صعوبة تحديد صيغة قانونية لمفهوم عولمة حقوق الانسان[1]، تصبح مسألة دراسة مظاهر تأثير أبعاد هذه الظاهرة على حقوق الانسان في غاية الأهمية **(المبحث الثاني)**

المبحث الأول: في حداثة مفهوم عولمة حقوق الإنسان

يتميز مفهوم حقوق الإنسان بكونه ليس مفهوما جامدا، وهو يتطور باستمرار، مواكبا تطورات المجتمع، وما عولمة حقوق الإنسان إلا مرحلة حديثة من مراحل هذا التطور**(المطلب الأول)**، وانطلاقا من هذه الحقيقة لا يمكن الحديث عن مفهوم مكتمل العناصر للمقصود بعولمة حقوق الإنسان، فالمفهوم مازال قيد التشكيل متأثرا بعدم تحديد مفهوم العولمة في حد ذاتها**(المطلب الثاني)**.

[1] – لا تستند العولمة بصفة عامة و عولمة حقوق الإنسان بصفة خاصة الى مرجعية قانونية معينة؛ لذلك فدراستها كظاهرة قانونية مجردة من جوانبها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية و الفلسفية و العقائدية أمر غير ممكن، إنما يجب الانطلاق من كل هذه الأبعاد، لفهم الظاهرة و تأثيرتها على حقوق الإنسان، في حين يستند مفهوم عالمية حقوق الإنسان على مجموعة من النصوص القانونية العالمية والتي تختلف أو تتفق مع غيرها من النصوص الإقليمة أو الوطنية المعبِّرة عن خصوصيات معينة إقليمية أو وطنية.

المطلب الأول:عولمة حقوق الإنسان مرحلة من مراحل تطور حقوق الإنسان

خضع مفهوم حقوق الإنسان لتطور سريع متأثرا بالزمان و المكان، ودون الرجوع الى المرحلة التي كانت فيها حقوق الانسان فكرة وليست مفهوما، فإنه يمكن القول أن حقوق الإنسان عرفت انتقالا مضاعفا، فمن الخصوصيات الوطنية التي عبّرت عنها النصوص الوطنية المرجعية لحقوق الإنسان، إلى العالمية المعبّر عنها بالنصوص العالمية لحقوق الإنسان، المعتمدة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية **(الفرع الأول)**، ثم من محور هذه الأخيرة **(العالمية)** الى محطتها الحالية المتميزة بالعولمة، و التي تأرجحت بين القبول و الرفض**(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول: تدويل حقوق الإنسان(انتقالها من النصوص الوطنية إلى النصوص الدولية العالمية)

تطورت حقوق الانسان عبر التاريخ انطلاقا من المرحلة الفلسفية و الدينية، مرورا بحركة تدوين تلك الحقوق في نصوص و إعلانات بفضل إسهام مدرسة القانون الطبيعي العلماني، لترتبط فيما بعد بالدولة التي أصبحت الضامن لحماية تلك الحقوق حتى تعطيها شرعيتها، وصولا إلى تدويل مسألة حقوق الإنسان لتصبح المحرك الأساسي للعلاقات الدولية[1].

(1) - Pierre Henri Imbert, L'apparente simplicité des droites de l'homme ,Réflexions sur les différents aspects de l'universalité des droits de l'homme, Revue Universelle des droits de l'homme, vol.-1998,Édition NP .Engel .Kehl.Strasbourg-Arlington,p19.

وبالرغم من أن المصدر الأساسي و المكان الطبيعي لحقوق الانسان هو القانون الدولي ، إلا أن نشأتها الأولى كانت على الصعيد الداخلي، في شكل أفكار تطورت فيما بعد لتصبح مبادئ قانونية ضمن الأنظمة القانونية الداخلية الدستورية و العادية.

أما عن النصوص الوطنية الدستورية التي شكلت إحدى الروافد المهمة لحقوق الإنسان ولا يمكن لأي باحث تجاوزها لا بد أن نقف عند النصوص الإنجليزية وعلى رأسها "الماجنا كارتا"(MAGNA CARTA) 1215 ، و"الإعلان الفرنسي1789"، و "الأمريكي 1776[1].

[1] – يشكل العهد الأعظم، أو ميثاق الحرية الأعظم، **أو** الميثاق الأعظم، أو(MAGNA CARTA) لعام 1215، نقطة الانطلاق لتأطير حقوق الإنسان و المطالبة بها، وقد تضمّن العديد من الحقوق، تدّعمت فيما بعد بالعديد من الوثائق الآخرى، أهمها عريضة الحقوق1628،(PETITION OF RIGHTS) ثم شرعة الحقوق أو قائمة الحقوق لسنة 1689(BILL OF RIGHTS)، وكذلك قانون أو مذكرة (HABEAS-CORPUS) لسنة 1679. أما النصوص الأمريكية فتتمثل أساسا في الإعلانين الشهيرين، أولهما إعلان حقوق شعب فرجينيا الطيب في 12جوان 1776، وأعقبه إعلان الإستقلال الأمريكي في 04 جويلية 1776، في حين يتميز الإعلان الفرنسي عن النصوص البريطانية والأمريكية بمنحاه العالمي الظاهر، لذلك تأثرت به جل النصوص الدولية و الوطنية التي جاءت بعده. حول مجمل هذه النصوص، أنظر: كلوديو زانغي، الحماية الدولية لحقوق الإنسان، تصدير بطرس بطرس غالي، تقديم محمد بجاوي، نقله عن اللغة الإيطالية، فوزي عيسى، مع إسهامات، رفاعة بن عاشور وبسام بركة، نشر بمساهمة وزارة الخارجية الإيطالية، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، بيروت 2006، ص10 و ما يليها.

لم تكفل الحماية الداخلية لحقوق الانسان من الناحية الفعلية حماية حقوق الإنسان من انتهاكات الدولة (المتهم الاول بالاعتداء على هذه الحقوق)، لذلك كان لزاما تدويلها، و تدويل حمايتها، و بالتالي التوجه بالخطاب المباشر للأفراد في هذا المجال، بعد ما كان القانون الدولي يخاطب و فقط الدول، و في أحسن الأحوال بعض الأشخاص الدولية الأخرى التي يعترف لها بشخصية قانونية معينة.

انتقلت بعدها مبادئ حقوق الإنسان إلى القانون الدولي، واكتسبت صفتها الدولية هذه من موافقة الدول على الالتزام بها، وتطبيقها على الصعيد الداخلي، وقد اتصفت بالعالمية لأنها شملت جميع الدول[1].

هذا التدويل لحقوق الإنسان وهذه العالمية التي اكتسبتها حقوق الإنسان من جرّاء ذلك غيّرت كما يقول "مشيال فرالي"M- VIRALLY" وجه السيادة[2].

---

[1] – أنظر: عروبة جبار الخزرجي، القانون الدولي لحقوق الإنسان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،عمان 2010، ص32.

[2] – المقولة ل:(Michel Virally) التي عبّر فيها على أن تطورات القانون الدولي – وهنا حقوق الإنسان– غيّرت وجه السيادة حيث قال:

« tous ces développements du droit international on remodelé le visage de la souveraineté ».

في الإشارة إلى هذا القول، أنظر:

- Juan-Antonio-Carrillo-SALCEDO, Droit International Et Souveraineté des États-Cours Générale de Droit International Publique. R.C.A.D.I Vol. 257 .1996.p (22 et 35).

التطور الظاهر لعالمية حقوق الإنسان حدث بعد الحرب العالمية الثانية، وظهور هيئة الأمم المتحدة عام 1945[1]، و رغم المقاربة الحذرة للميثاق الأممي بشأن حقوق الإنسان إلا أنه شكّل نقطة تحول هامة نحو تحقيق عالمية حقوق الإنسان مستقبلا.

حيث أُعتبر ميثاق الأمم المتحدة بمثابة برنامج عمل لتحقيق حقوق الإنسان مستقبلا، بدأ تنفيذه بإعلان عالمي بدل دولي سنة 1948، لكنه لم يستطع أن يلبّي رغبات جميع الثقافات و الحضارات فانحاز للحضارة الغربية، و القوة آنذاك للغرب، ومع صعود الدول النامية معبّرة عن خصوصياتها الوطنية والإقليمية، التي تميّزها عن غيرها من الدول الغربية، تبنت الأمم المتحدة العهدين الدوليين

– حول هذه الفكرة دائما، يرى(Bertrand BADIE): "أن مبدأ السيادة لا ينتمي إلى التاريخ لأنه لم يكن موجودا دائما، بل ينتمي الى فترة زمنية معينة، وقد تم بناء هذا المبدأ للتمييز بين الداخل و الخارج، لكن هذا التمييز أصبح نسبيا، وأصبحت التناقضات و التساؤلات و عدم اليقين ميزة المجتمع الدولي". أنظر:

-Bertrand BADIE, un monde sans souveraineté, les états entre ruse et responsabilité, Fayard 1999,p.19-20.

[1] – إهتم ميثاق العصبة(1919) بحقوق الأقليات فقط، و اهتمت منظمة العمل الدولية كذلك(1919) بحقوق العمال فقط، فلم تتصف جهودهما في مجال حقوق الإنسان بالعالمية و الشمولية واقتصرت على فئات بعينها، لكن لمنظمة العمل الدولية دور كبير في تطوير حقوق الانسان، ذلك أنها المنظمة الدولية الوحيدة التي تظم في عضويتها المعنيين بالحماية أصلا(العمال)، وهي بذلك– حسب اعتقادنا– تقترب من المنظمات الدولية غير الحكومية بالرغم من أنها منظمة دولية حكومية.

لحقوق الإنسان سنة 1966، منفتحة بذلك على ثقافات أخرى غير الثقافة الغربية[1].

واصلت الأمم المتحدة نشاطها بتبني العديد من الاتفاقيات القطاعية و الفئوية، لم تخل من التعارض الحاد بين الثقافات و الحضارات المختلفة خاصة عندما يتعلق الأمر بحقوق بعض الفئات الخاصة التي تتحكم فيها الخصوصيات الثقافية و الحضارية و الدينية كحقوق المرأة أو الأسرة بصفة عامة.

هذا الجدل الحاد بين مختلف الثقافات و الحضارات في مجال حقوق الإنسان عجّل في ظهور مقاربة جديدة لحقوق الإنسان شكلها عالمي لكن مضمونها عولمي.

الفرع الثاني: حقوق الإنسان من العالمية إلى العولمة(المرحلة الحالية)

بعد سقوط المعسكر الشرقي بزعامة الإتحاد السوفييتي لم يعد للصراع الايديولوجي الذي صاحب مرحلة الحرب الباردة وجود، حيث تراجع ذلك الجدل التقليدي حول أسبقية و تعاقب الحقوق المدنية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية لصالح عالمية هذه الحقوق.

---

[1]– أحمد محيو، تقنين القانون الدولي و حماية الشخصية الإنسانية، مقال منشور في مؤلف جماعي، تحت إشراف محمد بنونة، بعنوان المجتمع الدولي و حماية الشخصية الإنسانية، ترجمة فاطمة الزهراء أزريول، مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية و العلوم الإنسانية، دار النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، المغرب2001، ص 93–100.

من دلائل هذا التحول اتجاه الولايات المتحدة منذ عام 1992 نحو المصادقة على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان خاصة العهد الدولي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية، فقد كانت قبلها قد أصدرت بيانا عام 1986 استبعدت فيه هذه الفئة من حقوق الإنسان[1].

أكد كذلك المؤتمر العالمي لحقوق الانسان المنعقد عام 1993 عن هذا التحول، حيث ركّز على عالمية حقوق الانسان خاصة الأساسية منها، على اعتبار وجود حد أدنى مشترك من الحقوق يتعين على كل الدول بحضارتها و ثقافتها المتنوعة أن توفرها للإنسان الذي ينبغي أن يكون هدفها الأساسي[2].

فإذا نظرنا إلى حقوق الإنسان على أنها تلك الحقوق التي يتمتع بها الكائن البشري ببساطة لأنه كذلك، فإنها عالميتها ليست محل شك، أما إذا انطلقنا من النصوص الدولية المكرسة لها، فلابد من القول أنها غربية المصدر، ونتاج حضارة غربية في ظل ظروف تاريخية الغلبة فيها كانت للغرب، متجاهلة الحضارات الأخرى غير الغربية.

---

[1] – سجل الولايات المتحدة في مجال التصديق على إتفاقيات حقوق الإنسان سجل ضعيف جدا فهي من أضعف الدول تصديقا على هذه الإتفاقيات، وهي إن فعلت تورد الكثير من التحفظات، و مرد ذلك تحججها بدستورها الذي جاء شاملا–حسب زعمها– لكل الحقوق وبالتالي لا يمكن أن تلتزم بنصوص أقل منه تضمينا للحقوق. أنظر في ذلك: وائل أحمد علام، الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، دار الكتب المصرية، القاهرة 1999، ص 128.

[2] – إعلان وبرنامج عمل فيينا الصادر عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد بفيينا في 25 جوان 1993 على الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة : :www.un.org

ومع ذلك فإن عالمية حقوق الإنسان ليست حلم الغرب الذي يتجاهل الثقافات الأخرى، إنما هي هدف في حد ذاته، تحققه كل المجتمعات مع بعضها، وعلى هذا الأساس فإن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مجرد نقطة انطلاق، وحتى وإن كان المفهوم العالمي لحقوق الإنسان مضطرب، فإنه لا يمكن نفي وجود حقوق إنسان عالمية، لاقت إجماعا دوليا، من حيث أنها تمثل النواة الصلبة، باعتبارها الحد الأدنى الملزم للجميع في كل زمان ومكان، قيمها موجودة مبدئيا في كل تراث ثقافي ونظام اجتماعي[1].

يظهر جليا اذن أن مسألة عالمية حقوق الإنسان لاقت رواجا كبيرا بعد انتهاء الحرب الباردة، وسقوط جدار برلين معلنا نهاية المعسكر الشرقي[2]، لكن

---

[1] – سرور طالبي، عالمية حقوق الإنسان والخصوصية العربية الإسلامية، مجلة الجنان، العدد الثالث، طرابلس، لبنان 2012، ص19.

[2]– بالرغم من هذا القبول الواسع لمبدأ عالمية حقوق الإنسان خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتراجع الجدل الأديولوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي، إلا أن مفهوم عالمية حقوق الإنسان لم يلقى الاعتراف من قبل الكل، فهناك من يعتبر أن حقوق الإنسان لم تصل بعد إلى العالمية لأنها تواجه تحديات حقيقية تفرضها خصوصيات الدول والأمم، لذلك مازال هؤلاء يتساءلون هل حقوق الإنسان عالمية أم تسعى إلى العالمية؟. وعلى هذا الأساس يقول أنصار عدم عالمية حقوق الإنسان أنه من الأحسن الاعتراف بأن حقوق الإنسان ليست عالمية بل موجهة لكل كائن بشري من دون تمييز. سرور طالبي، عالمية حقوق الإنسان والخصوصية العربية الإسلامية، المرجع نفسه، ص15. وكذلك:

- Patrick WASCHMANE, les droits de l'hommes, connaissance du droit,3eme édition , Dalloz, paris,1999.p 45.

ما نلمسه اليوم هو اتجاه المعسكر المنتصر بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية نحو محاولة فرض فهمه الخاص لحقوق الإنسان والديمقراطية على المجتمع الدولي، باعتباره المفهوم الأصلح والأقدر على البناء، خاصة في ظل التسارع المشهود للانتقال من المحور الأول المتعلق "بالعالمية" إلى المحور الثاني المتعلق "بالعولمة"[1].

نافس النموذج الماركسي –إبان الحرب الباردة– نظيره الليبرالي، ولم يترك له الساحة ليسود العالم، ويفرض نظرته حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولكن بانهيار المعسكر الشرقي سار الغرب في اتجاه واحد هو عولمة فهمه الخاص لحقوق الإنسان القائم على تحقيق رأسمالية حقوق الإنسان.

اتسم هذا الصراع الايديولوجي –الذي أنشا الثنائية القطبية– بالكثير من المرونة، حيث كان يمكن في ظله امكانية تغيير المواقف تبعا للمصلحة و المتغيرات الدولية، والكل يعلم كيف أن العديد من الدول غيّرت سياساتها الدولية

يريد هذا الرأي للكاتبين أن يميز بين أن تكون حقوق الإنسان عالمية وأن توجه إلى كل كائن بشري، وكأنه يريد أن يميز بين تطبيق حقوق الإنسان بصفة عالمية والذي مازال يصطدم بالكثير من الذرائع والعراقيل، وبين المفهوم النظري لعالمية حقوق الإنسان القائمة أساسا على إنسانية الإنسان دونما أي اعتبار أخر.

[1] – محمد فهيم يوسف، حقوق الإنسان في ضوء التجليات السياسية للعولمة، عولمة حقوق الإنسان أم عولمة الفهم العربي لحقوق الإنسان؟ في، برهان غليون و(آخ)، حقوق الإنسان العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي(17)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 1999، ص 225.

خاصة الاقتصادية منها من النقيض الى النقيض بعد سقوط المعسكر الشرقي؛ على النقيض من ذلك يبدو أن البعد الثقافي و الحضاري لحقوق الإنسان يتّسم بالكثير من الصلابة في المواقف، ويبتعد عن مرونة الصّراع الايديولوجي [1].

حيث لايخفى على أحد اليوم، هذا التأثير المتزايد للبعد الثقافي في مجال حقوق الانسان، وذلك في رسم مستقبل العلاقات الدولية المستقبلية، فقد أدت العولمة بتجلياتها الاقتصادية والاعلامية إلى تحريك عملية التفاعل والاحتكاك الثقافي بشكل سريع وتعسفي في الكثير من الأحيان، مما أحدث تحولات جذرية وتوترات ثقافية، كان سببها صعوبة إدراك ثقافة الآخر(الغرب) من جهة، وعدم الاعتراف بالثقافات الأخرى من قبل هذا الغرب من جهة أخرى، وهذا ما فتح الباب على مصراعيه لثقافات وحضارات غير غربية تدعو الى ضرورة المواجهة والتصدي –الذي يصل أحيانا إلى الصدام– ضد هذه الثقافة الغربية المهمينة، ويتم ذلك عادة عبر التمركز حول الخصوصيات الثقافية[2].

[1])– محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات الى انسنة الحضارة وثقافة السلام، سلسلة أطروحات الدكتوراه (58) ، مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى، بيروت 2006، ص266.

[2] – محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية، من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، المرجع السابق، ص266.

المطلب الثاني:عولمة حقوق الإنسان، مفهوم قيد التشكيل

إن أي محاولة لإعطاء مفهوم مقبول لعولمة حقوق الإنسان سيصطدم لا محالة بصعوبات تعريف العولمة في حد ذاتها، ذلك أن العولمة كظاهرة مازالت لم تتبلور بعد**(الفرع الأول)**، لذلك فإن أغلب محاولات تعريف عولمة حقوق الإنسان تتجاوز المفهوم دون تعريفه لتجري تمييزا بينه وبين عالمية حقوق الإنسان **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول: تأثر مفهوم عولمة حقوق الإنسان باختلافات تعريف العولمة

مازالت العولمة كظاهرة قيد التكوين[1]، عناصرها غير مستقرة، فضاؤها في طور التشكيل والتشكل، ويستتبع ذلك أنها مازالت قيد الدراسة والتحليل، وكل شيء عنها مازال حتى اللحظة موضع جدل، وهي بالتالي عملية مستمرة ومشروع

[1] – رغم حداثة مصطلح العولمة إلا أنها كظاهرة قديمة قدم تاريخ البشرية، ووفقا له يكون العالم قد عرف من قبل العديد من العولمات، وما النموذج الحالي إلا أحدث هذه الأنواع، ويستشهد بعض الباحثين على ذللك بالحضارات التي سادت وتصدرت وهيمنت وقادت العالم عبر التاريخ، مع التأكيد على الاختلاف الكبير وفي جميع النواحي ببين العولمة التي نعيش والعولمات السابقة، إن قبلنا جدلا بهذا الطرح. أنظر في ذلك: فارح مسرحي، الإسلام والغرب في زمن العولمة، في، عبد الكريم غريب و (آخ)، العولمة وحوار الثقافات والحضارات، مجلة عالم التربية، منشورات عالم التربية، العدد(17) الدار البيضاء، المغرب2007، ص202.

لم يكتمل، بل هي عملية تكشف كل يوم عن وجه جديد من اوجهها المتعددة[1].

وطبيعتها المفتوحة والمتطورة والمعقدة هذه، عند اقترانها بمفهوم حقوق الإنسان تجعل من العسير التماس مفهوم محدد لعولمة حقوق الإنسان، بل ذهب بعضهم إلى حد اعتبار ذلك من المبكر لآوانه، مادمت الظاهرة مستمرة، وقد لا تكتمل أبدا وتبقى مجرد مشروع[2].

وقبل إيراد بعض التعاريف التي قيلت في شأن العولمة، لابد أن نشير إلى أن الاتجاهات التي تناولت الظاهرة تختلف بين وجهة نظر المجتمعات المستقبلة لهذه الظاهرة، والمجتمعات المنتجة لها، وعندما تلعب المصالح والإيديولوجيات دورا في تحديد هذه المفاهيم، يصبح من الصعب الإجماع على مفهوم واحد.

للعولمة إذن مظهرا وتجليا اقتصاديا واضحا، ولا اختلاف حوله بين الباحثين، فهي ظاهرة اقتصادية بامتياز، إلا أن تجلياتها وانعكاساتها ومجالاتها لم تقتصر الجانب الاقتصادي فقط، بل تعدته إلى غيره من الميادين، السياسية

---

[1] – السيد ياسين (وآخ) : السيد ياسين (وآخ) : العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت 1998، ص7؛ يحيى اليحياوي، العولمة: التباس الظاهرة، لبس المفهوم، جامعة محمد الخامس، المغرب، مقال منشور على موقعه الاكتروني: http://www.elyahyaoui.org.

[2] – السيد ياسين (وآخ) ، المرجع السابق، ص26؛ واستشرافا لمحطاتها المستقبلية يرى أحد الباحثين أن "العولمة رحلة نحو المجهول الذي لا يمكن الوصل إليه"، أنظر في ذلك: حسن البزاز، عولمة السيادة، حال الأمة العربية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت 2002، ص84.

والاجتماعية والثقافية. . . وغيرها، وحقوق الإنسان واحد من هذه التجليات، وذاك عامل أخر يعقد من مفهومها، ويجعله مفهوما مركبا من جميع تلك العناصر أو بعضها[1].

عرف بعض الباحثين العولمة في أبسط وأعم معانيها فرأى أنها تعني: "تعميم نمط من الأنماط، الفكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية، الذي تختص به جماعة معينة أو أمة معينه على العالم كله"[2].

أو هي نقل الشيء من مستوى المحدود إلى آفاق اللامحدود، واللامحدود هنا هو العالم كله"[3].

كما يرى بعضهم، "أن العولمة يمكن تلخيصها في كلمتين، كثافة انتقال المعلومات وسرعتها، إلى درجة أننا أصبحنا نشعر أننا نعيش في عالم واحد"[1].

---

(1) -Dans ce sens : Voir :TARIQ Ramadan ,les musulmans et la mondialisation, le seuil /pouvoirs,2003/1-N 104 ,p97 ;Voir aussi, Thomas GIL, le processus empirique de la globalisation et les droits fondamentaux, in, Henri PALLARD et Stamatios TZITZIS, la mondialisation et la question des droits fondamentaux, collection Diké, les Presses de l'Université Laval, 2003,p23.

(2) – التعريف ل: أحمد محمود صبحي وصفاء عبد السلام جعفر: في فلسفة الحضارة، دار النهضة العربية، بيروت الطبعة الأولى1999، ص321-323.

(3) – غازي ربابعة، العولمة الثقافية وأثرها السياسية على الدولة القطرية، في، حقوق الإنسان في الشريعة والقانون (التحديات والحلول)، مؤتمر كلية الحقوق الثاني جامعة الزقازيق، الأردن2001، ص500.

ومن بين التعاريف التي استوقفتنا ذلك الذي يعرف العولمة على أنها: " آلة عجيبة نتجت عن الثورة الصناعية والتجارية العالمية، وأنها قادرة على الحصاد وعلى التدمير، وأنها تنطلق متجاهلة الحدود الدولية المعروفة، وبقدر ما هي منعشة فهي مخيفة، لأنه لا يوجد من يمسك بدقة قيادتها، ومن ثم لا يمكن التحكم في سرعتها ولا في اتجاهاتها"[2].

ورغم الوصف المعبر الذي حمله التعريف، إلا أننا نرى –وعكس ما ذهب إليه الباحث– أن من يمسك بقيادة العولمة –هذه الآلة العجيبة– واضح، وهو بالتالي الذي يتحكم في سرعتها وفي اتجاهاتها، إنها الولايات المتحدة الأمريكية، وإذا كان للدول الغربية دور في ذللك، فإن ذلك يظهر كالعلاقة المتعدية، فإذا كانت الثقافة المسيطرة هي الثقافة الغربية، فإن هذه الأخيرة تعتبر واقعة تحت سيطرة ثقافة أخرى اقوي هي الثقافة الأمريكية.

وعلى هذا الأساس يساوي بعض الباحثين بين مصطلحي "العولمة" و"الأمركة"[3]، وذلك مرده التدخل الكبير والمباشر للولايات المتحدة الأمريكية في

---

[1] – برهان غليون: ثقافة العولمة، في برهان غليون، سمير أمين، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، المرجع السابق، ص18.

[2] – التعريف لوليام جيردر، عالم واحد مستعدون أم لا؟، ص10، مشار له لدى علي يوسف الشكري، حقوق الإنسان في ظل العولمة، دار أسامة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان 2006، ص15.

[3] – من بينهم السيد ياسين، في، السيد ياسين و(آخ) : العرب والعولمة، المرجع السابق، ص319.

العديد من المناطق في العالم، وفي شتّى المجالات، حتى أصبح من الصعب التمييز بين الحد الذي ينتهي عنده النفوذ الأمريكي والحد الذي تبدأ منه العولمة[1].

وغير بعيد عن التعريفات السابقة تندرج تعريفات بعض رواد الفكر الغربي وبعض المستشرقين، فقد عرفها أحد الباحثين بأنها " إيصال العالم إلى نمط واحد في التعبير والأكل والملبس والعادات والتقاليد"[2].

ويعرفها المفكر الفرنسي المستشرق روجي غارودي بأنها" نظام يمكّن الأقوياء من فرض دكتاتورية اللاإنسانية التي تسمح بافتراس المستضعفين بذريعة التبادل الحر وحرية السوق"[3].

و الباحث بذلك يؤكد ما أشرنا إليه في بداية هذه النقطة من أن العولمة يصعب تعريفها، وأن محاولات تعريفها تتوقف على التوجهات المختلفة لمعرفيها،

---

[1] – قاسم حجاج: العاملة والعولمة، جمعية التراث، القرارة، غرداية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2003، ص276.

[2] – هانس بيتر مارتنوهارالد شومان، فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية الرفاهية، ترجمة عدنان عباس، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية، مطابع الرسالة، الكويت1998، ص35.

[3] – في الإشارة إلى تعريف (غارودي) أنظر: محسن عبد الحميد، العولمة بواعثها وآثارها على حقوق الإنسان الاجتماعية والحضارية، في حقوق الإنسان في الشريعة والقانون (التحديات والحلول)، مؤتمر كلية الحقوق الثاني، جامعة الزقازيق، الأردن2001، ص445.

حتى أصبح يُخيَّل لدارس هذه الظاهرة أن كلٌ يصدح بعولمته التي تواتيه أو تلائم نظرته.

الفرع الثاني: مفهوم عولمة حقوق الإنسان من خلال تمييزها عن العالمية

إن المعنى العام لمصطلح العولمة هو تعميم لنموذج ما على مختلف الأصعدة والمجالات (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية بمفهومها الواسع الذي يشمل أيضا حقوق الإنسان).

هذا النموذج يمكن التعرف عليه بسهولة من خلال سيادته لكافة هذه المجالات، وباعتباره كذلك الطرف والفاعل الرئيسي والرائد في خط العولمة.

معايير كهذه تتطابق تماما مع النموذج الأمريكي، فمنذ انتهاء الحرب الباردة والاتجاه يسير نحو النظر إلى حقوق الإنسان كمصلحة قومية أمريكية، تتمثل في المقام الأول في نشر المفاهيم المرتبطة بحقوق الإنسان في الفكر الرأسمالي.

عولمة حقوق الإنسان إذا تعني الفرض الانفرادي لفهم يستند إلى مرجعية تخص حضارة معينة، (الحضارة الغربية بزعامة الولايات المتحدة) باعتبارها المفهوم الأسمى لحقوق الإنسان الذي ينبغي أن يسود العالم؛ وهي بذلك تختلف عن عالمية حقوق الانسان[1].

(1)– العولمة ضد العالمية (mondialisation contre universalité) مقاربة تبناها(Gerard FELOUS) في تعريفه لعولمة حقوق الإنسان، أنظر:

-Gerard FELOUS, les droits de l'homme, une universalité menacée, la documentation française, Paris 2010,p 139.

حيث تعني العالمية بشكل عام الانفتاح على الآخر ورغبة في الأخذ والعطاء، فهي بذلك طموح مشروع، يسعى نحو الارتقاء بالخصوصية إلى مستوى عالمي، وبالتالي فهي تفتح العالم على ما هو عالمي[1].

أما عالمية حقوق الإنسان فتعني – من بين ما تعني– أن كل الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومختلف وثائق القانون الدولي لحقوق الإنسان تتجاوز وتتعدى الحدود السياسية الجغرافية اللغوية وحتى الدينية والثقافية فيصبح المجتمع الدولي ساحة لتطبيق تلك الحقوق[2].

ففي عمق مفهوم حقوق الإنسان هناك شعور بعدم إمكانية الانتقاص من الكائن البشري في أي بيئة اجتماعية كان[3].

ومهما كان التمايز والاختلاف بين لغات وتقاليد وثقافات مختلف الأجناس، فإن عالمية حقوق الإنسان هي ضرورة توضع فوق كل الإعتبارات، لأن حقوق الإنسان ليست من اختصاص دولة معينة إنما المجتمع الدولي برمته، مادامت متصلة بالإنسان من حيث هو إنسان.

---

[1] – محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، عشر أطروحات، المستقبل العربي، السنة 20، العدد 228، 1998، ص17.

[2] - Jean RIVERO, les libertés publiques, les droits de l'homme, presses universitaire de France, 1erèdition, paris 1973,p109.

[3] -Jean RIVERO,rapport général, les droits de l'homme : droits collectifs ou droits individuels ?LGDJ, Paris ,1980,p23.

والعالمية بذلك تقر بوجود الفوارق بين المجتمعات، فهناك دول وقوميات وحدود وخصوصيات اقتصادية وسياسية وثقافية[1]، فهي إذن تضمن التنوع والاختلاف وتدعو إليهما، ولا تختزل ما سواها، في حين أن العولمة تدفع نحو النمطية الثقافية الواحدة، فهي وحدانية التوجه، مختزلة لما سواها من ثقافات، ليس فقط في ثقافة السوق، بل وتختزل جميع الثقافات الأخرى الموصوفة "بالمتدنية" في الثقافة الأقوى والأنجع والأكثر تأثيرا[2].

فالعالمية إذن شيء مختلف عن العولمة، لأنها لا تنهي دور الدولة ولا تسعى للتقليل من شأنها، بل تضع على الدولة التزامات معينة، وهي تحتاج لدور الدولة لتنفيذ هذه الالتزامات، هذا بعكس العولمة التي تحد من دور الدولة وسلطتها، لتضعف تأثير الحدود السياسية والسيادة، والعالمية توحي بالمشاركة، حيث يتم التعاهد أو التوافق بين أعضاء المجتمع الدولي على أهداف محددة أو مفاهيم معينة مقابل التزامات يقبلها الجميع [3].

---

[1] – بن سماعيل موسى، العولمة والمجتمع المدني في الفكر العربي، في، عبد الكريم غريب و(آخ)، العولمة وحوار الثقافات والحضارات، مجلة عالم التربية، منشورات عالم التربية، العدد(17) الدار البيضاء، المغرب2007، ص274.

[2] – يحيى اليحياوي، المرجع السابق، ص22–30.

[3] – محمد فائق، حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصية، في، برهان غليون و(آخ)، حقوق الانسان العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي(17)، مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى، بيروت1999، ص 197.

وفي عالم يتحول كله إلى العالمية تتعاطى الولايات المتحدة (رائدة العولمة) مع الحالة العالمية بمعيارين، الأول أنهم لا يشعرون بالرضا الذي اعتادوا عليه في وطنهم، ذلك الوطن الذي كان اسمه يوما ما "العالم الجديد"، فالوطن والعالم يتغيران اليوم وبطرق لا يحبونها ولا يسيطرون عليها كذلك، والمعيار الثاني أنهم لا يستطيعون أن يتقبلوا مكانهم الحالي في "العالم الجديد"، الحديث الذي هو الساحة العالمية[1].

يظهر التمييز بين العالمية والعولمة جليا ايضا إذا انتقلنا من التعميم إلى التخصيص على حالة حقوق الإنسان، فالعالمية تعني التزام في هذا المجال بالمفاهيم التي أقرها المجتمع الدولي، من خلال العديد من النصوص الدولية في شكل معاهدات او اتفاقيات او عهود او اعلانات وغيرها من النصوص، وتعني أن حقوق الإنسان كل لا يتجزأ، أما العولمة في هذا المجال فتعني تعميم مفهوم حقوق الإنسان في ثقافة الدولة الأقوى، التي هي حاليا الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها ثقافة الأمة الصاعدة والساعية للهيمنة على مستوى العالم كله[2].

[1] – دينيس سميث، الأجندة الخفية للعولمة ، ترجمة علي أمين علي،المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، القاهرة 2011، ص181.

[2] – محمد فائق، حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصية، المرجع نفسه، ص 199.

المبحث الثاني: مظاهر التأثير و التأثر بين العولمة و حقوق الإنسان

لقد اتسعت دائرة حقوق الانسان لتشمل قضايا لا يمكن معالجتها في نطاق اقليمي محدود، وإنما يكون ذلك على مستوى العالم أجمع، مثل الحق في السلم و الحق التنمية و الحق في البيئة، وغيرها من الحقوق التي تفرض تكاثف جهود جميع الفاعلين في المجتمع الدولي، لذلك أصبح البعد الكوكبي– العولمي حاضر و مؤثر دائما في هذه القضايا المتصلة بحقوق الإنسان، إما إيجابا أو سلبا **(المطلب الأول)**، ولأن البعد الثقافي هو أخطر أنواع العولمة تأثيرا عل حقوق الإنسان، فإن الثقافة المعولمة تسعى دائما لاختراق الآخر وسلبه ونفي خصوصيته **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول: تفاعل العولمة مع حقوق الإنسان

تؤثر العولمة على مختلف أنواع حقوق الإنسان بالايجاب أحيانا و بالسلب في أغلب الأحيان **(الفرع الأول)**، لكن هناك حاليا محاولات جادة نحو تصحيح الصورة النمطية المتوحشة عن العولمة بأنسنتها وجعلها تهتم أكثر بالإنسان وليس بما يمتلكه الإنسان من مال، وذلك بإدخال البعد الإنساني على عناصر العولمة **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول:تأثير العولمة على مختلف أنواع حقوق الإنسان

للعولمة شقين: أحدهما مادي واقعي فرضته الثورة التكنولوجية الرقمية الحالية و ما ترتب عليها من تطور هائل في وسائل الإتصال و الإعلام و الأنترنيت و إنتشار المحطات الفضائية التي تدخل كل الدول و كل البيوت دون

أن تحدها حدود؛ هذا الجانب من العولمة ليس مطروحا للقبول أو الرفض، فهو واقع نعيشه و علينا أن نقبل به و نعرف كيف نتعامل معه[1].

أما الشق الثاني للعولمة فهو شق قيمي فرضه الطابع التوسعي لنمط الانتاج الرأسمالي[2]، وعُزِّز باتفاقية التجارة العالمية و المؤسسات المالية العالمية كصندوق النقد الدولي، وكذا الشركات المتعددة الجنسيات، وهذا الجانب هو الذي يثر الكثير من الشكوك و المخاوف، وهو الذي تتم دائما مقاومته خاصة من قبل دول الجنوب.

بعناصرها هذه تؤثر العولمة على مختلف أنواع حقوق الإنسان، ويمكن لها أن تعود بالنفع على الجميع إذا توفرت الإرادة الجماعية من أجل ذلك، وغياب هذه الإرادة هو الذي يفسّر جميع مظاهر الخلل التي يعرفها العالم اليوم[3].

فبواسطة البعد الاتصالي للعولمة تدعّمت الحقوق المدنية و السياسية كثيرا، حيث أخبار الانتهاكات أصبحت تجول العالم بأسره وفي ثوان معدودة، ولم يعد من الممكن إخفاء انتهاكات حقوق الإنسان،[4] كما توسّعت دائرة حقوق الإنسان

([1])– محمد فائق، حقوق الانسان في عصر العولمة، رؤية عربية، برلين، 2000، على الموقع:https://ingdz.net

([2])– محمد فائق، حقوق الانسان في عصر العولمة، المرجع نفسه.

([3]) – فريد بن جحا، كونية حقوق الإنسان، مجمع الأطرش للكتاب المختص، المطبعة المغربية لطباعة و إشهار الكتاب، الطبعة الأولى، تونس2013، ص422.

([4]) – محمد فائق، حقوق الانسان في عصر العولمة، المرجع نفسه.

إلى حقوق أخرى تسمى حقوق الإنسان الرقمية، توفرها هذه الوسائط الإكترونية العديدة و المتنوعة.

أما الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية، فقد عرفت انتكاسة كبيرة بفعل تأثيرات العولمة السلبية، وذلك من خلال تعميق التفاوت الاقتصادي بين دول الشمال و دول الجنوب، مما يفضي الى زيادة الفقر و غياب التنمية في الدول الفقيرة، وفي المحصلة يؤثر كل ذلك في التمتع التام بالحقوق المدنية و السياسية، ذلك أن حقوق الإنسان كل لا يتجزأ و يعتمد بعضها على تحقيق البعض الآخر[1].

يزداد الأمر تعقيدا وإثارة للجدل عندما يتعلق بتأثير العولمة على الحقوق الثقافية، فقد أدى التفاوت الهائل في الامكانيات الثقافية بين الدول الغربية و الدول الأخرى من نصف الكرة الأرضية الجنوبي إلى تهديد حقيقى وواقع للخصوصيات الثقافية المحلية[2]، ومن شأن ذلك القضاء على التمايز الثقافي وفرض نمط ثقافي وحيد تمثله الثقافة الغربية، مما يجعل بقية الثقافات والحضارات ترفض حقوق الإنسان باعتبارها بدعة غربية.

---

[1] – فريد بن جحا، المرجع السابق، ص661.

[2] – ذكرت إحصائيات منظمة اليونيسكو أن شبكات التلفزيون العربية تستورد ما بين ثلث إجمالي البث(كما في سوريا ومصر) نصف هذا الاجمالي (كما في تونس و الجزائر) وفي لبنان تصل الى نسبة58% و 96%من مجموع البرامج الثقافية. أنظر تفصيل هذه الاحصائيات على الموقع الرسمي لمنظمة اليونيسكو: http://portal.unesco.org

وفي تأثيرها على حقوق الإنسان دائما، هناك من يحاول أن يميز بين مصطلحي الكوكبة (Mondialisation)، و العولمة (Globalisation)، حيث يعتبر الأولى(الكوكبة) ذات تأثير إيجابي على حقوق الإنسان كونها تسعى إلى تخفيف مشكلات الوقت و المكان، و في تقريب البشر إلى بعضهم البعض بفضل تكنولوجيات الإعلام و الإتصال، أما الثانية(العولمة) فإنها تعمق اللامساواة، و تعيق إن لم تكن تمنع اصلا إحقاق حقوق الإنسان، كونها مشروع سياسي يهدف إلى تحويل العالم إلى سوق تجارية واحدة عن طريق منظمة التجارة العالمية [1].

رغم وجاهة هذا الطرح، إلا أننا نعتقد أن المسألة تتجاوز مشكلة المصطلحات، وتتعلق أساسا بالممارسة في الواقع، فالعبرة ليست بالتنظير لهذا المفهوم أو ذاك بقدر ما هي كيفية تطبيق هذه المقاربات على الأرض، ودليل ذلك أن مفهوم العالمية، البعيد جدا عن مفهوم العولمة نظريا، عادة ما يكون خلفية لتبرير تصرفات لا تمت له بأية صلة، بل هي في قلب مقاربات العولمة في صورتها المهيمنة.

([1]) – راؤول مارك جينار، حقوق الإنسان، منظمة التجارة العالمية والعولمة، في، هيثم مناع و (آخ)، الإمعان في حقوق الإنسان، موسوعة عالمية مختصرة، تأملات فكرية، نصوص أساسية، الجزء الثاني، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، دمشق 2003، ص188.

على كل فإن العولمة حتى تكون لصالح الإنسان يجب أن تتخذ من حقوق الإنسان مؤشر رئيسي لتوجيه مسارها، وإذا تجردت من هذا البعد الانساني ستستمر الهيمنة و تستمر معها معاناة الإنسان.

الفرع الثاني: أنسنة العولمة (إدخال البعد الإنساني على العولمة)

واقع العالم في ظل العولمة يزداد تشرذما، الأغنياء يزدادون غنى، والفقراء يزدادون فقرا، فشلت العولمة بمفهومها الحالي في ردم الهوة الاقتصادية والحضارية – أو على الأقل التقليص منها– بين الشمال والجنوب، التعاون الدولي المزعزم لم يحقق المراد لأنه لم يكن في حقيقته تعاونا إنما فرض وهيمنة ومصالح.

من جرّاء كل ذلك برزت حركة قوية تعارض العولمة وتندد بالرأسمالية المتوحشة، تتشكل من فاعلين مستائين من آثار العولمة[1].

[1] – تعدد وتنوع المناهضون للعولمة كالبيئيون والايكولوجيون الذين تزعمتهم حركة السلام الاخضر، الهنود والسكان الأصليون، واليساريون، والفوضويون، والنقابيون، والموطنون والمستهلكون، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، استطاعات كل هذه الحركات ان تشد الرأي العالمي لها بالاحتجاجات والمظاهرات والشعارات المنددة بالعولمة وبسلبياتها خاصة في كبرى التجمعات الدولية المهتمة بالمال والاقتصاد والتجارة مثل (سياتل،دافوس، واشنطن، بانكوك،اوكيناوا، براغ، نيس، كيبك) ، كما استطاع المناهضون للعولمة أن ينظموا ملتقيات دولية من بينها المنتدى الاجتماعي العالمي الذي ينعقد بالتوازي مع منتدى دافوس الاقتصادي، وذلك من أجل شرح مواقفهم وتقديم الاقتراحات الملموسة التي تمنح

إن الذين يقفون في الصف المعادي للعولمة لا يعادون العالمية بل يقفون ضد السياسات التي ترسمها وتخطط لها الدوائر المتنفذة في العولمة، من أجل تطويع كل ثمرات العالمية لمصالحها الخاصة، ففي ضل هذه السياسات تحولت العولمة إلى شراكة غير متكافئة، يفترس فيها الأقوياء الضعفاء، ويدوسون على مصالحهم ويهددون كرامتهم[1].

تحذيرا من هذه المظاهر والآثار السلبية والمؤلمة لهذا الوجه المتوحش للعولمة يقول الفليسوف والاقتصادي (فيليب إنغلهارد) (Philippe ENGELHQRD): " إن لم نفعل شيئا فإننا لن نسير نحو سوق موحد ولكن نحو عالم منقسم ليس بفعل الايدولجيات أو الحرب التقليدية، بل بفعل الفقر، التشرد، اللاّتحضر، الجريمة وإرهاب اليأس، المسألة الحاسمة هي كيفية الوقاية من ظهور عالم أكثر لا عدالة وإنقساما وعنفا"[2].

إنطلاقا من هذه الوقائع المؤلمة التي تنتجها العولمة في مفهومها المتوحش القائم على المفارقات والتناقضات، نادى مناهضو العولمة "بعولمة بديلة"، "عولمة

المصداقية لمطالبهم. للمزيد انظر: محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات الى انسنة الحضارة وثقافة السلام، المرجع السابق، ص276-280.

[1] – فاروق الزعبي وعبد القادر الشيخلي، الآليات الفعالة للتعامل مع العولمة، في حقوق الإنسان في الشريعة والقانون، المرجع السابق، ص537.

[2] – في الاشارة الى قول (فيليب إنغلهارد) (Philippe ENGELHQRD) أنظر:محمد سعدي، المرجع نفسه، ص270.

أخرى"، و"عالم أخر"، تقوم أساسا على العدالة في التوزيع، تقديم الكرامة الانسانية على المال والأعمال والأسواق والأرباح، "الانسان والشعوب قبل الأرباح".

يندرج ذلك كله تحت شعار "أنسنة العولمة"، فنظرا للدور الريادي الذي تؤديه حاليا حقوق الإنسان والاهتمام المتزايد بها، وجب" أنسنة" العولمة، بإعطائها بعدا إنسانيا ينظر لإنسانية الإنسان وليس لما يملكه هذا الإنسان من أموال.

مفهوم يقلب المعادلة فعوض الاختراق الذي تفرضه العولمة على حقوق الإنسان، يمكن لحقوق الإنسان أن تؤثر في العولمة المتوحشة التي لا تعير اهتماما للإنسان، فتجعلها إنسانية أكثر.

ينبغي إذا محاولة إرساء عولمة أكثر توازنا وإنسانية وذلك من خلال التركيز على نواقصها وسلبياتها، مع الأخذ بعين الاعتبار الامكانيات التي تمنحها العولمة لمختلف المجتمعات، يجب أن تدرك الدول التي تدير دفة العولمة أن الاستمرار في هذا النهج الانتقائي والمصلحي سيعود عليها بالسلب إن آجلا أم عاجلا.

يجب أن تؤسس لتعاون حقيقي شمال- جنوب وتعمل فعلا على تحقيق التنمية في بلدان العالم الثالث حتى لا يضطر مواطنوا هذه الدول الى الهجرة والتوجه شمالا، أصبحت قضية الهجرة غير شرعية معضله حقيقية تؤرق الدول الغربية، من بين أسبابها الوجيهة هذه المقاربة التفضيلية والمصلحية التي تنتهجها الدول الغربية في التعامل مع قضايا التنمية في دول العالم الثالث.

يُفترض إذن أن هذا المنحى الجديد للعولمة (الأنسنة) يقربها ولو نسبيا من العالمية، لكن ذلك ليس بالأمر الذي يحسم بمجرد التنظير له، إنما يجب أن يُترجم على أرض الواقع، وهو ما لم يحصل بعد، وعليه فإن الفرق بين العولمة والعالمية مازال شاسعا، وفي إطار حقوق الإنسان مازالت هناك مسافة معتبرة بين عالمية حقوق الإنسان وعولمة حقوق الإنسان، فإذا كانت العالمية تقر بالخصوصيات في مفهوم حقوق الإنسان، فان العولمة تأصل لمفهوم واحد لحقوق الإنسان ينزع للسيطرة والقوة ويتجاوز الخصوصيات.

المطلب الثاني:العولمة الثقافية واختراق الخصوصيات

تعتبر العولمة الثقافية إحدى الأوجه الرئيسية لظاهرة العولمة، تسعى إلى صياغة مكون ثقافي عالمي، وتقديمه كنموذج ثقافي، وتعميم قيمه ومعاييره على العالم أجمع، بل وتسعى –باعتبارها ثقافة المركز– إلى احتواء أو اختزال جميع الثقافات المحيطة بها **(الفرع الأول)**. بهذا المفهوم تتعارض العولمة مع التنوع الثقافي، الذي وجدت فيه الثقافات المحيطة ضالتها لمواجهة العولمة الثقافية الجارفة **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول: تقوية ثقافة المركز وتفتيت الثقافات المحيطة

إن أول ما يثير الانتباه عند التأمل في موقف الغرب من هويات الشعوب هو جمعه بين موقفين متناقضين، فهو من جهة شديد الاعتزاز بهويته حريص عليها، وهو من جهة ثانية رافض للاعتراف بالهويات الوطنية لشعوب العالم[1].

إن الثقافة المعولمة تسعى لاختراق الأخر وسلبه خصوصيته وبالتالي نفيه من العالم، فهي إذن تتنافي والعالمية، ويتم ذلك عبر تفكيك الفرد من أسرته وأمته ودينه ومعتقداته وعاداته وتقاليده ولغته، بإسم الحرية الشخصية تارة، وبإسم التنوير تارة أخرى، وبإسم المساواة وتحرير المرأة مرة، وأخطر ما في الأمر أن هذه الأمور تساق وتصور إلينا- عبر المنظومة الإعلامية والرقمية والاتصالية الحديثة التي يمتلكها الغرب ونفتقد نحن لما يجابهها- على أنها حضارة إنسانية عامة يلتزم الجميع بإتباعها إن عاجلا أم آجلا[2].

إن مخاطر العولمة عل الهوية الثقافية إنما هي مقدمة لمخاطر أعظم على الدولة والاستقلال الوطني والإرادة الوطنية والثقافة الوطنية، فالعولمة تعني مزيدا

---

[1] – التويجري عبد العزيز بن عثمان، الهوية والعولمة من منظور حق التنوع الثقافي، مجلة الإسلام اليوم،الرباط سنة 1988، العدد15، ص16- 18.

[2] – هاشم الملاح، العولمة، بواعثها وآثارها على حقوق الإنسان الاجتماعية والحضارية، في، حقوق الإنسان في الشريعة والقانون(التحديات والحلول)، مؤتمر كلية الحقوق الثاني جامعة الزقازيق، الأردن2001، ص482.

من تبعية الأطراف للمركز وتجميعا لقوى المركز وتفتيتا لقوى الأطراف[1]، وفي هذا يقول الكاتب الأمريكي (نعوم تشو مسكي): "إن العولمة الثقافية ليست سوى نقلة نوعية في تاريخ الإعلام تعزز سيطرة المركز على الأطراف أي على العالم كله"[2].

أما الكاتب الياباني كنزابورو (OE Kenzaburo)، فيقول: " إن ظاهرة العولمة الحديثة يجب أن تدفعنا إلى إعادة النظر في الثقافات المسماة بالمحيطة، التي تهددها العولمة في وجودها التقليدي عبر تحويلها إلى فلكلور أو السعي للقضاء عليها حين تقاوم وتعارض بشدة قواعد العولمة، يجب أن نفكر بتواضع

[1] – غازي ربايعية ، المرجع السابق، ص511.

[2] – أنظر في الإشارة إلى قول تشو مسكي: محسن عبد المجيد، المرجع السابق، ص460؛ والحقيقة التاريخية تقول أن الأمريكيين كانوا يُعدُّون أنفسهم لهذا الدور منذ تأسيس دولتهم، فأول رئيس أمريكي" جورج واشنطن" يقول في خطابه الرئاسي عام 1789" أنه موكل بمهمة عهدها الله الى الشعب الأمريكي"، ويسمي رئيس أمريكي آخر هو " توماس جفرسون" في خطابه الرئاسي هذه المهمة بمهمة "شعب الله المختار"، ويقول الرئيس "إيزنهاور" في خطابه الرئاسي عام 1953" "لمواجه تحديات عصرنا حمّل القدر بلدنا مسؤولية قيادة العالم الحر"، وقبل ذلك وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية، قال الرئيس الأمريكي "روزفلت" الآن يجب أمركة العالم"، أما "جورج بوش الإبن" وبعد أحداث 11 سبتمبر، شبَّه حملته على الإرهاب "بالحرب الصليبية". في الإشارة لهذه الأقوال: أنظر: محسن عبد المجيد، المرجع نفسه، ص451.

في الإسهامات المتنوعة الحاملة لقيم كونية والتي تنقلها وتنشرها البوذية، الإسلام واليهودية. . . . "[1]

فالثقافات المحيطة تعيش أزمة حقيقية بفعل هيمنة الثقافة المركزية الرأسمالية وتحكمها في منابع الإنتاج الثقافي؛ لذلك نجدها تستنجد بالتنوع الثقافي لمواجهة هذا الاختراق الثقافي.

الفرع الثاني: التنوع الثقافي في مواجهة العولمة الثقافية

يتوقف نجاح العولمة في اختراقها للخصوصيات الوطنية إلى درجة كبيرة على مدى اختراقها للثقافات الوطنية، فالعولمة الثقافية لا تكتفي بتسييد ثقافة ما على باقي الثقافات، إنما تنفي تلك الثقافات، وهي بذلك تعبر عن عداء شديد لأي صورة من صور التنوع الثقافي[2].

وإذا كانت العولمة الاقتصادية قد حققت ما تصبوا إليه، عبر سيادة النظام الرأسمالي، فان العولمة الثقافية اصطدمت بحقيقة أساسية طبيعية أولا، ترتبط باختلاف بني البشر بعضهم عن البعض الآخر، في خصوصية ثقافاتهم، وتاريخية ثانيا، نابعة أساسا من نشأة المجتمعات الإنسانية وتطورها على اختلاف حضاراتها.

[1] – في الإشارة إلى هذا القول أنظر: محمد سعدي، المرجع السابق، ص280.

[2] – على يوسف، حقوق الانسان في ظل العولمة، المرجع السابق، ص28.

فقد تمخض عن نهاية الحرب الباردة ومعها القطبية الثنائية، إعادة نظر شاملة في المنظومات الثقافية العالمية، الأمر الذي أنعش معه المطالب المتعلقة بالهويات الثقافية واحترام الخصوصيات الثقافية على أساس مبدأ التنوع الثقافي[1].

هذا التنوع الذي أكدته العديد من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان[2]، بل وأعدت اليونسكو إعلانا خاصا حوله، أكد في مادته الأولى على أن: "التنوع الثقافي تراث مشترك للإنسانية ينبغي الاعتراف به والتأكيد عليه لصالح أجيال

[1] – محمد سعدي، المرجع نفسه، ص280.

[2] – من بينها: المادة 13 من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على ضرورة إنماء التعاون الدولي في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والإعانة عل تحقيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة"؛ وكذلك المادة 73 من نفس الميثاق التي جاء فيها:"...كل ذلك مع مراعاة الاحترام الواجب لثقافة الشعوب"؛ كما جاء في المادة الأولى من إعلان مبادئ التعاون الدولي الذي أصدره المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) في دورته الرابعة عشرة في 1966/11/04 ما يلي:

– "لكل ثقافة كرامة وقيمة يجب احترامها والمحافظة عليها؛

– من حق كل شعب ومن واجبه أن ينمي ثقافته؛

– تشكل جميع الثقافات بما فيها من تنوع خصب، وبما بينها من تباين وتأثير متبادل جزء من التراث الذي يشترك في ملكيته البشر جميعا.

الحاضر والمستقبل. . . وهو ضروري للجنس البشري ضرورة التنوع البيولوجي بالنسبة للكائنات الحية"[1].

فالتنوع الثقافي كحق من حقوق الإنسان يجد أساسه في هذه المواثيق الدولية على رأسها ميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي أصبح يشكل قاعدة من قواعد القانون الدولي، وفي ضمان هذا الحق تأكيد للخصوصية الثقافية لكل شعب من شعوب العالم، وإبراز للهويات الوطنية ذات السمات الحضارية التي تشكل هي في مجموعها الهوية الإنسانية القائمة على أساس وحدة الجنس البشري[2].

ولقد قبل الغرب عقب الحرب العالمية الثانية فكرة التنوع الثقافي والنسبية الثقافية والتعامل مع الآخر، نتيجة لضغط الدول الاشتراكية وباقي دول العالم الثالث، ولكن بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وتراجع تأثير هذه الدول، بدأ الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية في السعي الدؤوب من أجل فرض نمط واحد من التفكير والثقافة هي الثقافة الغربية – الأمريكية، وذلك باستخدام كافة الوسائل بما فيها تطويع الهيئات الدولية بما فيها هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة من أجل ذلك[3].

---

[1] – المادة الأولى من الإعلان العالمي لليونسكو بشان التنوع الثقافي 2002.

[2] – هاشم الملاح، المرجع السابق،ص488.

[3] – هاشم الملاح ، المرجع والموضع السابقين؛ وتجب الإشارة هاهنا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل امتنعتا عن تقديم اشتراكاتهما المالية لليونسكو احتجاجا على قبول هذه الأخيرة عضوية فلسطين كدولة كامل العضوية بالوكالة، كما سعت جاهدتين لمنع قبول

وعليه فقد أصبح الدفاع عن التنوع الثقافي الخلاق في العالم ضرورة ملحة، خاصة في ظل تنامي تداعيات العولمة الثقافية التي تحاول أن تفرضها الثقافة الأمريكية والغربية على حساب باقي الثقافات الأخرى[1].

وأمام عجز الثقافات المحلية على ضبط تأثيرات هذه العولمة الثقافية، فان الشعوب أصبحت تبحث عن مرجعيات جديدة تعطي المعنى لهويتها، وهي مرجعيات مرتبطة بالتنوع والتعدد والتبادل الثقافي والانفتاح على العالم[2].

ولم تعد مسائل التنوع الثقافي والتعدد الثقافي والخصوصية الثقافية "خاصة بالأغنياء" بل إنها شروط السلم غدا[3].

عضوية فلسطين كدولة كاملة العضوية في هيئة الأمم المتحدة، وقد عرقلتا فعلا ذلك، ومازال طلب فلسطين يراوح مكانه إلى غاية كتابة هذه الأسطر.

[1] – محمد السيد سعيد، مهام حركة حقوق الانسان في ظل العولمة،في، هيثم مناع و(آخ) المرجع السابق، ص132؛ أنظر أيضا:

- Christoph EBERHARD, le droit au miroir des cultures, pour une mondialisation, Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence (L.G.D.J) ,Paris 2010,p202.

[2] – محمد سعدي، المرجع السابق، ص275.

[3] – دومينيك ولتون، العولمة– البعد الأخر،نقله إلى العربية جورج شرف، الدار اللبنانية للنشر الجامعي، بيروت 2005.

فالحضارات الإنسانية لا تتطور إلا بتنوع الثقافات، وعندما تريد فئة من البشر أن تفرض ثقافتها على سائر الأمم الإنسانية فإنها تجعل من سائر الشعوب أشباه آدميين وهذا ما يتنافى مع خصائص الإنسان المفكر والمبدع[1].

وقد أكدت الجمعية العامة الأمم المتحدة في قرارها رقم 167/58 لسنة 2003 حول حقوق الإنسان والتنوع الثقافي على أن الحوار بين الثقافات يثري الفهم المشترك لحقوق الإنسان، وأن التعددية الثقافية تعزز الحقوق الثقافية[2].

خـاتـمـة

ما يمكن استخلاصه من هذه الدراسة كثير ومتنوع، لكننا سنقتصر على أهم الأهم، فمن خلال البحث تبين لنا أن مفهوم العولمة يجد أصله في التجليات الاقتصادية، لكنه يتمدد لمجالات أخرى، سياسيه، واجتماعيه، وثقافيه، مما يجعل التقاطع مع حقوق الانسان أمر حتمي، فأبعاد العولمة تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر، ايجابا احيانا و سلبا في غالب الأحيان على حقوق الإنسان، والعولمة الثقافية هي أشد أنواع العولمة تأثيرا في حقوق الإنسان، ذلك أنها تتصل مباشرة بمجموع مكونات الخصوصية الثقافية، كالدين والتقاليد والعادات والأعراف والقيم.

---

[1] – محمد شعبان علوان، عولمة الثقافة وثقافة العولمة، مؤتمر الدعوة الإسلامية ومتغيرات العصر، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005،ص869.

[2] – القرار منشور على الموقع الرسمي لهيئة الأمم المتحدة :www.un.org

ليس هناك مفهوم واحد، جامع، مانع، شامل، للعولمة، وكل محاولات تعريفها تنطلق أساسا من التوجهات المختلفة لمتبنيها، حتى أصبح يُخيَّل للدارس وكأن لكل عولمته التي تواتيه وتلائمه، وهو ما انسحب على مفهوم عولمة حقوق الإنسان، الذي جمع بين غموض مفهوم العولمة وصعوبة تحديد مفهوم حقوق الإنسان، فمفهوم عولمة حقوق الإنسان مازال لم يتبلور بعد بشكل نهائي.

ومع ذلك فإن أغلب محاولات التعريف تربط بين العولمة و"الأمركة" على اعتبار تعميم النموذج الغربي – الأمريكي لحقوق الإنسان، وتصديره وفرضه بشتى الوسائل على ما دون الحضارة الغربية.

أمر دعا مناهضو العولمة الى المناداة بضرورة "أنسنتها" بإعطائها بعدا إنسانيا ينظر لإنسانية الإنسان وليس لما يملكه هذا الإنسان من أموال.

ثم انتهينا الى أن عالمية حقوق الانسان تختلف عن عولمتها، لأن العالمية تقر بالخصوصيات في مفهوم حقوق الإنسان، أما عولمة حقوق الانسان فتأصل لمفهوم واحد لحقوق الانسان ينزع للسيطرة والقوة والاختراق والسلب ويتجاوز كل أنواع الخصوصيات، حيث تسعى العولمة الثقافية (ثقافة المركز) إلى اختراق الآخر (الثقافات المحيطة) وسلبه خصوصيته، وما من سبيل للتصدي لهذا الاختراق إلا عن طريق التنوع الثقافي الذي يضمن تفاعل وتلاقي الحضارات الانسانية.

ولأنه في العولمة السريع يتجاوز البطيء، يتحتم على دول العالم الثالث بصفة عامة، الانخراط في عملية العولمة، بالانفتاح على الآخر، لتأخذ منه ما

ينفعها ويثري ثقافتها وحضارتها، فليس كل ما يأتي من الغرب خاطئ، ولا ينبغي الحكم على فساد الفكرة لفساد الممارسة.